قاعدة بيانات

تعداد التطورات النقابية - مصر 2018

الدليل والمنهجية

مخزن البيانات الحرة

Open Data Tank Initiative e.V

أولًا: تقديم مختصر للدليل:

تضم "قاعدة بيانات التطورات النقابية " جميع الإجراءات المتعلقة بالنقابات خلال عام 2018 من إجراءات مؤسسية أو داخلية أو ماليه أو قضائية أو احتجاجية (بحيث تم استبعاد كل التطورات الخاصة بالجمعيات و الحركات). من خلال قاعدة البيانات، تم إعداد إحصاءات وصفية بين عديد من المتغيرات (نوع الإجراء و تقييمه، أبعاد زمنية وجغرافية للإجراء، نوع الإجراء وفقا لنوع النقابة، نوع النقابة و تقييم الإجراء مؤسسيا).

تشمل قاعدة البيانات إجمالي 358 إجراء، يمكن تقسيمهم إلى 12 إجراء احتجاجي، و 18 إجراء قضائي، و 214 إجراء إداري داخلي، و 113 إجراء مؤسسي، و إجراء مالي واحد فقط.

تعتبر قاعدة البيانات مفتوحة المصدر ومنشورة برخصة المشاع الإبداعي بحيث تشمل تفاصيل قانونية وإجرائية خاصة بالنقابات، حيث تضم بيانات وصفية (اسم النقابه ونوعها والمستوي المؤسسي لها و نوع تسجلها) وإجراءات (نوع الإجراء و تفاصيله وتقييمه) وبيانات الإجراء (نوعه ومكانه وزمانه والوزاره المتصل بهذا الإجراء) وبيانات متعلقه بالنقابه (اسمها ومكانها وميدان عملها).

المنهجية التي تم الاعتماد عليها هي Methodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، وكانت مصادر المعلومات الأساسية هي الرسمية بحيث تمثل نسبة 29% باعتباره المصدر الأكثر مصداقية من إجمالي الحالات، ثم المصادر الصحفية بحيث تمثل 71%.

ثانيًا: محتويات الإصدار:

- ملف قاعدة البيانات التفصيلي على هيئة xlsx والتي تحتوي على الإصدار المعلوماتي: نسخة كاملة تحتوي على قاعدة البيانات وورقة sheet لتمثيل البيانات إحصائيا.
- صور screenshots لجداول الإحصائيات.
- ملف pdf عن الدليل والمنهجية.

ثالثًا: معايير إدراج واستبعاد التطورات النقابية:

1. البعد الزماني: يشترط أن يكون الإجراء المتصل بالتطور النقابي قد تم خلال الفترة الزمنية من 1 يناير 2018 الي 31 ديسمبر 2018 .
2. البعد المكاني: صدور الإجراء داخل حدود جمهورية مصر العربية.
3. الشرط الإجرائي: وهو إصدار الإجراء، قضائي أو مؤسسي أو إداري داخلي أو مالي أو احتجاجي بغض النظر عن كونه لصالح او ضد النقابة.
4. استبعاد : كل حالات الخاصة بالجمعيات والحركات.

رابعًا: معايير ووحدة التعداد الإحصائي:

- الأعداد الوادرة في الجدأول الإحصائية تُمثل إجمالي عدد الإجراءات، وذلك لتكرار الإجراءات للنقابة بحيث تم احتساب في الإجراءات الاحتجاجية أو الادارية الداخلية كل فعل احتجاجي أو إداري كإجراء مستقل وتم إدراجها كإجراءات جديدة.
- الغرض الأساسي من البناء المعلوماتي والإحصائي هو رسم الأنماط والسلوكيات العامة المتعلقة بالتطورات النقابية، ولكن في حالة الإجراءات ذات البعد الاحتجاجي فالغرض هو تمثيل الواقع بشكل كامل.
- الأعداد داخل الجداول الإحصائية في الإجراءات ذات المستوي المؤسسي والمالي قد تُمثل "نسبة تقريبية" مما يحدث على أرض الواقع، وذلك بسبب الاستعانة بمختلف المصادر على مستوى الجمهورية مع مراعاة عامل "المركزية الشديدة للمعلومات" عبر التنويع والتركيز على المصادر الغير مركزية والمحلية المختلفة.
- العدد صفر لا يعني عدم وجود حالات مطلقاً أو واقعياً، ولكنها تعني عدم التوصل إلى حالات حسب نفس آلية جمع المعلومات والمنهجية ومعايير إدراج الحالات.

خامسًا: آلية جمع المعلومات والمصادر:

* مراحل بناء قاعدة البيانات:

تم الاعتماد بشكل أساسي في بناء قاعدة البيانات على الخطوات التالية:

1. بداية تم تحديد النطاق الزمني للبحث وهو خلال عام 2018.
2. اقتصر البحث علي الآليات المكتبية معتمدا علي البحث الإليكتروني فقط دون الميداني.
3. الاستعانة بالمصادر الرسمية (وهى : وهي عبارة عن وقائع منقولة من مصادر رسمية للدولة)، والصحفية (وهي : وقائع مرصودة مباشرة عن جهات صحفية اما علي لسان أشخاص متصلة بالإجراء، أو عن طريق التغطية الإعلامية/ الصحفية للإجراء، أو من مسؤلي النقابات).
4. تم رصد المعلومات باستخدام كلمات البحث حسب المصادر التي تم الاعتماد عليها.

* هناك مسارات متوازيان للاستعانة بالمصادر:

1- المسار الأول: المصادر الرئيسية لاعتماد الإجراء نفسه:

- وهي المصادر التي يتم الاستعانة بها لإدراج حدوث الإجراء بالفعل، أي نقابة تعرضت لإجراء قضائي بعض النظر عن الإجراء مع أو ضد النقابة، أو إجراء إداري داخلي أو مؤسسي أو مالي أو احتجاجي. وهنا نستعين بأدق المصادر مثل الجريدة الرسمية والصحف الرسمية والمصادر الصحفية.

2- المسار الثاني: المصادر التكميلية من أجل البناء المعلوماتي لتفاصيل الواقعة:

- وهي المصادر التي يتم الاستعانة بها لإكمال البناء المعلوماتي للواقعة بعد اعتمادها في المسار الأول، أي استكمال باقي البيانات للإجراء مع مراعاة منهجية التحقق من البيانات المُوضحة في القسم التالي.

* مصادر المعلومات:

- مصادر المعلومات التي تم الاستعانة بها في البناء المعلوماتي لقاعدة البيانات الأولية بشكل رئيسي هي "مصادر أولية" (معلومات تم التحقق منها لوجود المصدر الأساسي لنشأتها)، بينما تمت الاستعانة بالمصادر الثانوية كمصادر تكميلية للبيانات الإجرائية.

- تم وضع رابط مباشر لتلك المصادر تفصيلياً حيث أنه لكل إجراء في قاعدة البيانات، حيث تصل أعمدة الروابط إلى 5 عمود حسب توفر المصادر لكل حالة على حدة.

- يمكن تقسيم أنواع مصادر المعلومات كما يلي:

1. الوثائق الرسمية: بحيث تمثل نسبة 29% باعتباره المصدر الأكثر مصداقية من إجمالي الحالات.
2. المصادر الصحفية : بحيث تمثل نسبة 71%.

* البيانات الوصفية أو الفوقية Metadata لكل واقعة:

- هي بيانات جديدة تصف البيانات الأساسية (مثل بناء متغير "نوع الإجراء" لعمود "تفاصيل نوع الإجراء" وتقسيمها إلى مؤسسي – إداري داخلي – مالي – قضائي - احتجاجي).

- البيانات الوصفية هي أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المُتاحة وفقاً لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية، ولكنها ليست بالضرورة كاملة الدقة (100% هي نسبة مطلقة غير واقعية في الأبحاث الاجتماعية) حيث أنه هناك معايير فرضيات واستنتاجات تم الاستعانة بها.

سادسًا: منهجية التحقق من البيانات وعوامل تقييم المعلومات:

تم استخدام منهجية التحقق Methodology of Triangulation and Data Verification المعروفة في مجال العلوم الاجتماعية، والتي يتم فيها الاعتماد على مصادر مختلفة لنفس المعلومة أو مجموعة المعلومات، ويتم خلال تلك العملية تقييم المعلومات الواردة من مصادر مختلفة وفقاً لعدة عوامل للاستبعاد أو التعديل أو الدمج أو الإضافة.

- مراحل تفكيك المحتوى المعلوماتي والتعامل معه:

1. الفهم: بقراءة وفهم السياق وطبيعة تركيب البيانات ومصدر المعلومات والمحتوى المعلوماتي الموجود كاملًا واستيعابه مع تجاوز المصطلحات المستخدمة أو أية أخطاء أوأغراض بشرية.

2. التقسيم والتصنيف: بتفكيك وتحديد المحتوى المعلوماتي وتحديد وحدة التعداد الإحصائي وإدراج كل معلومة في خاناتها بقاعدة البيانات.

3. بناء تصنيفات للبيانات (البيانات الوصفية): حيث يتم فهرسة البيانات وتكويدها بحيث تكون أدق ما تم التوصل إليه من جميع المعلومات المُتاحة وفقًا لقواعد إحصائية في مجال العلوم الاجتماعية.

4. معالجة الفجوات المعلوماتية: لأي من المتغيرات بإعادة بناء مستويات أخرى لمصادرالمعلومات.

5. الاستنتاج: باستنتاج معلومات جديدة صحيحة 100%، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي (مثل استنتاج نوع كل واقعة من خلال قراءة نص الخبر أو تحليل الواقعة).

6. الفرضية: بافتراض معلومات بنسبة كبيرة قد تكون صحيحة، ولكنها غير موجودة في المحتوى المعلوماتي الحالي، وذلك وفقا لمعايير مُحددة أكاديمياً وخبرات ورؤية عامة للباحث.

عوامل تقييم المعلومات:

- حسب نوع الواقعة ومكانها وزمانها.
- حسب العناصر المتداخلة في الواقعة.
- حسب كم التفاصيل المتوفرة للمصدر.
- حسب تطابق التفاصيل الإطارية لمعلومات المصدر مع الحقيقة.
- حسب كم التضارب والأخطاء بين التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
- حسب منطقية ومنهجية التفاصيل الداخلية لمعلومات المصدر.
- حسب تقادم المعلومات.

سابعًا: الإطار المفاهيمي وتصنيف البيانات:

** تعريف مصطلح "نوع الإجراء" في قاعدة البيانات:

- مصلطح "نوع الإجراء" يمثل إجراء واحد صدروكان متصل بنقابات عمالية أو مهنية سواء كانت نقابة فرعية أو مركزية واحد صدر ضده أو لصالح النقابة.
- تضم قاعدة البيانات كل إجراء/فعل قضائي يتعلق بالتطورات النقابية داخل مصر خلال عام 2018.
- مصطلح "عدد التطورات النقابية" المُستخدم في الجدأول الإحصائية يُمثل عدد الإجراءلات التى حدث للنقابات، ولكنه لا يُمثل عدد كل الإجراءات نظرا لاحتمالية صدور عدة إجراءات اخري ضد أو لصالح نفس النقابة (نسبة ضئيلة للغاية).

** معايير تقسيم المعلومات:

متغيرات تتعلق بالإجراء:

* تم تقسيم الإجراء وفقاً لنوعه كما يلي:

1- مؤسسي : ويشمل (تأسيس نقابة، أو رفض تأسيس نقابة، أو توفيق أوضاع، وا اندمج نقابي).

2- إداري داخلي : ويشمل :

- إجراء انتخابات (سواء الانتخابات المرحله الأولي، أو الثانية، أو الثالثة وتم احتساب كل مرحله إجراء جديد).
- إلغاء انتخابات (سواء قرار إلغائها وإعادتها من جديد وتم تسجيلها بشكل منفصل في حالة إجراء الانتخابات قبله).
- إجراء تأديبي مُنشور (سواء إحالة للتاديب أو إسقاط عضوية أو استبعاد أو تجميد حساب).
- تعديل إداري مباشر (مثل تعيين إدارة، عزل رئيس النقابة).

3- مالي : ويشمل اي إجراء مالي جزائي.

4- قضائي : ويشمل (فرض حراسة قضائية – رفع حراسة قضائية – دعوي / حكم قضائي ضد النقابة – دعوي / حكم لصالح النقابة).

5- احتجاجي : ويشمل (احتجاج حركي نقابي "وقف عمل / تظاهره / اعتصام / اضراب" – استقالة فردية – استقالة جماعية).

* تم تقسيم الإجراء وفقاً لسنة حدوثه كما يلي:

- خلال عام 2018 ، بدءاً من 1 يناير الي 31 ديسمبر، وتم تقسيمه إلى أرباع سنوية.

* تم تقسيم الإجراء وفقاً للمحافظة كما يلي:

- تم اعتبار التقسيم الإداري للجمهورية وهي 27 محافظة.

* تم تقسيم الإجراء وفقاً لتقييم الإجراء مؤسسياً كما يلي:

- إيجابي : اعتبار الاجراء اجابي وفقا للتقييم المؤسسي للنقابة وليس بالضروره ان يكون ذالك لصالح او ضد النقابة.

- سلبي : اعتبار الاجراء سلبي وفقا للتقييم المؤسسي للنقابة وليس بالضروره ان يكون ذالك لصالح او ضد النقابة.

* تم تقسيم الإجراء وفقاً لنوع النقابة الوقع عليها الإجراء كما يلي:

- نقابة مهنية : وهي التي تنظيم ممارسة مهنة معينة (مثل نقابة المهندسين – نقابة المحامين – نقابة الاطباء).

- نقابة عمالية : وهي اي نقابه تهدف إلى تمثيل مصالح العمال (مثل نقابة العاملين بالبترول – نقابة العاملين بالسكه الحديد).

* تم تقسيم الإجراء وفقاً للمستوي المؤسسي للنقابة كما يلي:

- نقابة مركزية.

- نقابات فرعية.

* تم تقسيم الإجراء وفقاً لنوع تسجيل النقابة كما يلي:

- عامة

- مستقلة : وهي الغير تابعة لهيئات الدولة.

- تحت التسجيل

* تم تقسيم الإجراء وفقاً للوزارة المتُصلة بنطاق التطور النقابي كما يلي:

-وزارة القوي العاملة.

- وزاره الزراعة.

- وزارة الصحة.

-وزارة العدل.

- وزارة الطيران المدني.

- وزارة التربية والتعليم.

- المجلس الاعلي للقضاء.

* تم تقسيم الإجراء وفقاً لميدان نشاط النقابة كما يلي:

- الاتصالات

- البترول والغاز.

- البريد.

- البناء والاخشاب.

- التجارة.
- التعليم.
- الجمارك.
- الخدمات الإدارية والاجتماعية.
- الخدمات الصحية.
- الزراعة
- الري.
-السياحة.
- الصناعات الغذائية.
- الضرائب العامة.
- الضرائب العقارية.
- الغزل والنسيج.
- المرافق العامة.
- الكيمأويات.
- النقل بجميع انواعه (بحري – بري – جوي – عام).
- المناجم والمحاجر.
- عمالة غير منتظمة.

** حالات لم يتم ادرجها في قاعدة البيانات :

كل التطورات الخاصة بالحركات او الجمعيات التعاونية او الاستهلاكية

ثامنًا: نظام الفهرسة والفرضيات:

- تم ترتيب الحالات/الصفوف بالكامل داخل قاعدة البيانات حسب النظام المُفهرس التالي للأعمدة:

1. تاريخ الإجراء : مُرتبة حسب يوم الإجراء.
2. ثم نوع الإجراء : مقسم الي (مؤسسي – إداري داخلي – مالي – قضائي – احتجاجي).

- تمت مراجعة قاعدة البيانات بالكامل، من أجل تقليل نسبة "الازدواج الحسابي" بتجنب التكرار، وذلك عن طريق عقد مقارنات تحليلية وواقعية بالنسبة للبيانات القانونية أو الإجرائية أو الوصفية للوقائع، من أجل الوصول إلى أكبر دقة ممكنة.

تاسعاً: معايير ورخصة نشر قاعدة البيانات:

- قاعدة البيانات مفتوحة بالكامل ومنشورة برخصة قواعد البيانات المفتوحة .Open Database License (ODbL) v1.0
- تمت مراعاة مبدأيّ "عدم انتهاك الخصوصية "و "عدم جلب الضرر".
- تم نشر قاعدة البيانات بنفس البيانات الوصفية Meta data المستخدمة داخل ملف الإكسل دون حذف، من أجل المراجعات والتدقيق، مع إدراج المعادلات الإحصائية جميعها مفتوحة، كمزيد من الشفافية وإتاحة التعلم.
- تمت مراعاة الشفافية والدقة والالتزام الكامل بتحديد المنهجية وذكر المصادر لكل معلومة بشكل تفصيلي.

عاشراً: التحديات وإشكاليات المتعلقة بعمليات جمع المعلومات والأرشفة:

1. مركزية المعلومات بشكل عام في مصر.
2. صعوبة الوصول لجميع الإجراءات.
3. عدم توفر المعلومات في بعض النطاقات.
4. عدم إمكانية التوصل لمعلومات أكثر دقة وشمولية لما يحدث فى الواقع نتيجة فقر المصادر الإليكترونية وانعدام تغطية الوقائع بدقة أعلى مما هو منشور فعليا.
5. أن المصادر الحكومية لم تتح معلومات دقيقة و مؤرشفة عن موضوع البحث.
6. عدم الخبرة القانونية الكافية وقلة استخدام المصطلحات القضائية الدقيقة لدى الجماعة الصحفية.
7. عدم الوعي المجتمعي أو الفئوي بأهمية وجدوى التوثيق.
8. التناقضات والمبالغات والتضليل في المعلومات.
9. عدم قدرة مصدر المعلومة على التعبير وإيصال المعلومات بسهولة.
10. الحفاظ على الخصوصية وعدم جلب الضرر.